عدالة الصحابة رضي الله عنهم

وموقف محمود أبو ريَّة منها في كتابه "أضواء على السنَّة المحمَّدية"

عرض ومناقشة ونقض

إدريس العبد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عدالة الصحابة رضي الله عنهم

وموقف محمود أبو ريَّة منها في كتابه "أضواء على السنَّة المحمَّدية"

عرض ومناقشة ونقض

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحابته ومن اتبع هُداه، وبعد:

فإنَّ العقل المعافى من معوِّقات الفكر الصحيح كفيل بإثبات العدالة لأصحاب رسول الله ﷺ؛ ذلك أنَّ الله ﷻ قد جَعَلَهُ خاتم النبيِّين، ورسالتَه خاتمة رسالات هداية الخلق، وتكفَّل بحفظ هذي الرسالة إلى أن يرث الأرض ومن عليها، والرسالة لا بُدَّ لها ممن ينقلها عن مبلِّغها، وهؤلاء النَّقَلةُ هم في الطبقة الأولى: الصحابة ﷺ، فإذا تطرَّق الخلل إلى عدالتهم وشُكِّك في أمانتهم في النَّقل، فإنَّ حِفْظَ الدين يصبح مفهومًا مفرَّغًا من محتواه، خاويًا عن كلِّ معنى؛ إذ كيفَ يؤتمن على نقل الدين بجلاله وجماله من ليس بعدلٍ ولا ثقة ولا مأمون؟!

ورغم بداهة هذا المقتضى العقلي ووجاهته فإنَّ الله ﷻ لم يقصُر الدلائل عليه، بل أنزل القرآن الكريم يتلى بتعديل الصحابة ﷺ وتوثيقهم وذِكر فضلِهم وعلوِّ مكانتهم في غير ما موضع منه، وكذلك نوَّه بفضلهم خاتم النبيِّن ﷺ- كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى-، فصار لهم على عدالتهم شاهدان عدلان: الوحيُ والعقل، بل قد نقل غير واحد من أئمة المسلمين وعلماء الملَّة إجماع المسلمين قاطبةً على عدالتهم، فللصحابة "بأسرهم خصيصة، وهي: أنَّه لا يُسأل عن عدالة أحدٍ منهم، بل ذلك أمرٌ مفروغٌ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدَّلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتدُّ به في الإجماع من الأمة"[1].

ومن هنا يظهر البُعد الخفي لمآرب من يطعنون في عدالة الصحابة ﷺ من الفرق الضالَّة والمستشرقين وأتباعهم من المستغربين، ومغزى ذلك القول هو: الطعن في ثبوت الشريعة وإنكار صحَّة نصوصها، ومن ثمَّ إبطال شرائعها وأحكامها، من خلال طرح الثقة بنقَلَتها عن المعصوم ﷺ، وأيُّ ثقةٍ تبقى في رسالةٍ حملتُها غير عدول؟!

في حين أنَّ نظرة المسلمين أنَّ هذا الدين يرثُهُ من كلِّ خَلَفٍ عُدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وأنَّ خير طبقات هذي الأُمَّة هم: صحابة رسول الله وحواريُّوه ﷺ، الذين جاهدوا معه بأموالهم وأنفسهم، وضحَّوا بأبنائهم وأزواجهم وعشائرهم وديارهم في سبيل نُصرته ﷺ ورِفعة دينه، وهم ينظرون إلى حديث رسول الله ﷺ:

---

[1] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٣هـ)، **معرفة أنواع علوم الحديث= مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، (دمشق- بيروت: دار الفكر- دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص٢٩٤.

"خيرُ الناس قرني، ثمّ الذين يَلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينَه، ويمينُه شهادَته"[1].

ودرجة الصَّحابة عند المسلمين منزلة رفيعة، وطبقةٌ عليَّة لا تماثلها طبقة، ولا يُدرك شأو ذلك الرعيل جيل ممن أتى بعدهم، ولذلك فقد صنَّفوا مصنَّفات مستقلَّةً في تراجمهم وأخبارهم وأحوالهم، بل صنَّفوا مصنَّفات في فضائلهم ومناقبهم.

والطعن في عدالة الصحابة ﷺ قديم قِدَم البِدَعِ والزندقة، وهو من أوائل ما فارقوا به أهل السنَّة والجماعة من المنهج.

ثم انتهى الدور إلى المستشرقين فنفَثوا حقدهم على الإسلام وثقافته وحضارته في صورة كتب وأبحاث هدَّامة كان من أبرز مباحثها: الطعن في عدالة الصحابة ﷺ، وأحيوا دعاوى الطوائف المُضِلَّة وابتعثوها من ركام الماضي وحققوا في أوَّل ما حقَّقوا من كتب التراث تلك المصادر التي قد يجدون فيها ما يمكن من خلاله تمرير ما تشبَّعوا به من أفكار.

ثم تابعهم على ذلك المستغربون والحداثيون- على اختلاف تيَّاراتهم- في زماننا، ورددوا مقالاتهم واجترُّوا حججهم دون بحث ولا تمحيص ولا تدقيق، وكان من هؤلاء: محمود أبو ريَّة، الذي سيجري ههنا بحثُ موقفه من عدالة الصحابة ﷺ.

مشكلة البحث:

هل كان أبو ريَّة ممن يقول بعدالة الصحابة ﷺ؟ وهل كان موضوعيًّا في بحثه وانتهج السبيل القويمة في إيراد المعلومات وتحليلها ونقدها؟

أهداف البحث:

الوصول إلى معرفة مذهب عامَّة المسلمين في عدالة الصحابة ﷺ وبيان أدلَّتهم على ما ذهبوا إليه، ومقارنته بموقف أبي ريَّة من هذا الموضوع.

---

[1] البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل، **صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُننه وأيّامه**، تحقيق: مصطفى البغا، (بيروت: دار ابن كثير ودار اليمامة، ط٣، ١٤٠٧هـ)، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (٩٣٨/٢) برقم: ٢٥٠٩، ومسلم بن الحجَّاج، **صحيح مسلم= المسند الصحيح بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت)، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، (١٩٦٣/٤) برقم:٢٥٣٣.

أهميَّة البحث وسبب اختياره:

تكمن أهميَّة هذا البحث في خطورة الموضوع الذي يتناوله، إذ إنَّ الصحابة هم نَقَلَةُ الدين وحَمَلَةُ الكتاب والسنَّة، فالطعن فيهم إسقاطٌ لموثوقيَّة القرآن الكريم، وبيانه الوارد في السنَّة النبويَّة، فلا بدَّ إذن من كشف الشبهات التي تثار حول عدالتهم، ونقضها.

منهج البحث:

انتهج البحث المنهج التحليلي في تلمُّس اوجه استدلال المسلمين على عدالة الصحابة، وكذلك في استظهار مذهب أبي ريَّة فيهم، وفي نقد نصوصه وبيان قيمة أقواله واستدلالاته ومدى وجاهتها ودلالاتها على المطلوب.

حدود البحث:

تقيَّد البحث بكتاب أبي ريَّة: "أضواء على السنَّة المحمَّدية" في طبعته السادسة، ولم يَعرِض لمؤلَّفات أبي ريَّة الأُخرى حتى ما كان منها ذا صلةٍ بموضوع البحث ككتاب : "أبي هريرة شيخ المضيرة".

الدراسات السابقة:

تناولَتْ مؤلَّفاتٌ عدَّة مقارَباتِ أبي ريَّة في كتابه "أضواء على السنَّة المحمَّديَّة" سآتي على ذكرها لاحقًا إن شاء الله في موضع التعريف بكتاب أبي ريَّة، وقد استفدتُ منها وبنيتُ عليها، لكني لم أجد بحثًا مفردًا في موضوع عدالة الصحابة وإفراده من الموضوعات التي تناوله أبو ريَّة ودراسة معالجته له.

خطَّة البحث:

وقد جاء هذا البحث في مقدِّمة ومبحثين، وانقسم كل مبحث إلى مطالب بحسب الخطّة الآتية:

مقدِّمة، وذُكِر فيها مشكلة البحث وأهدافُه وأهميَّته وأسباب اختياره ومنهجه وحدوده والدراسات السابقة وخطَّة البحث، ومبحثان اثنان:

المبحث الأوَّل: الصحابة ﷺ ودلائل عدالتهم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: التعريف بمفهوم الصحابة ﷺ ومفهوم العدالة

المطلب الثاني: دلائل عدالة الصحابة ﷺ في القرآن الكريم

المطلب الثالث: دلائل عدالة الصحابة ﷺ في السنَّة النبويَّة

المبحث الثاني: موقف محمود أبي ريَّة من عدالة الصحابة في كتابه "أضواء على السنَّة المحمَّدية، وفيه مطلبان اثنان:

المطلب الأوَّل: التعريف بالمؤلِّف وكتابه

المطلب الثاني: عرضُ موقف محمود أبي ريّة من عدالة الصحابة ونقدها

الخاتمة وفيها نتائج البحث والتوصيات

المصادر والمراجع

المبحث الأوَّل: الصحابة ﷺ ودلائل عدالتهم

المطلب الأوَّل: التعريف بمفهوم العدالة ومفهوم الصحابة ﷺ

أوَّلاً: التعريف بمفهوم العدالة

١- التعريف بمفهوم العدالة في اللغة:

قال ابن فارس:

"(عدل) العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادَّين: أحدهما يدلُّ على استواءٍ، والآخر يدل على اعوجاج". (والمقصود: الأوَّلُ).

"فالأول: **العدل من الناس: المرضيُّ المستوي الطريقة**. يقال: هذا عدل، وهما عدل. قال زهير:

متى يشتجر قوم يقُل سرواتهم هم بيننا فهمْ رضًا وهمُ عَدْلُ

وتقول: هما عدلان أيضا، وهم عدول، وإن فلانًا لَعَدلٌ بيِّنُ العدل والعُدولة..."[(١)].

وقال ابن سِيْدَه:

"فإذا قيل: رجل عدل. فكأنه وُصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل. ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدًا"[(٢)].

٢- التعريف بمفهوم العدالة في الاصطلاح:

ورد ذكر العالة والعدل في مصادر مصطلح الحديث المتقدِّمة، لكنَّه لم يأت على سبيل الحدِّ والتعريف، فقد قال الخطيب:

"العدل هو من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به، وتوقي ما نهي عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقي في لفظه ما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه **عدل في دينه**، ومعروف بالصدق في حديثه، وليس يكفيه في ذلك اجتناب كبائر الذنوب التي يسمى فاعلها فاسقا، حتى يكون مع ذلك متوقِّيًا لما يقول كثير من الناس إنه لا يعلم أنه كبير، بل يجوز أن يكون

---

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، (٤/٢٤٦).

(٢) ابن سِيدة، علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، (٢/ ١٢).

صغيرًا، نحو: الكذب الذي لا يُقطع على أنَّه كبير، ونحو التطفيف بحبة وسرقة باذنجانة وغشّ المسلمين بما لا يقطع عندهم على أنّه كبير من الذنوب"[١].

ومن المحدِّثين المتأخِّرين من عرَّف العدل بالحدِّ، فقد قال ابن حجر العسقلاني:

"والمراد بالعدل: مَن له مَلَكَةٌ تحمِلُهُ على مُلازَمة التقوى والمُروءة. والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"[٢].

ثانيًا: التعريف بمفهوم الصحابة ﷺ

١- التعريف بمفهوم الصحابة ﷺ في اللغة:

قال ابن فارس:

"(صحب) الصاد والحاء والباء أصل واحد يدلُّ على مقارنة شيء ومقاربته. من ذلك: الصاحب، والجمع: الصحْب، كما يقال: راكب وركْب. ومن الباب: أصحب فلان، إذا انقاد. وأصحب الرجل، إذا بلغ ابنه. وكلُّ شيء لاءم شيئًا فقد استصحبه"[٣].

وقال ابن دريد:

"والصحب والصحاب والأصحاب والصحابة، واحد، فإذا قالوا: صحابة، فَهُم: الأصحاب، وإذا قالوا: صحابة، فهُم: القومُ الذين يصحبونه، وربَّما كانت الصحابة مصدرًا؛ يقولون: فلان حَسَنُ الصحابة. أي: الصُّحبة"[٤].

٢- التعريف بمفهوم الصحابة ﷺ في الاصطلاح:

عرَّف الصحابيَّ جماعةٌ من السَّلف، ومنهم البخاري، فقال:

"مَن صَحِبَ النبيَّ ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابِهِ"[٥].

---

[١] الخطيب، أحمد بن علي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وآخرين، (المدينة النبويَّة: المكتبة العلمية، د. ت)، (ص٨٠).

[٢] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض: د. ن، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، (ص٦٩).

[٣] ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (٣/ ٣٣٥).

[٤] ابن دريد، مُحَمَّد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م)، (١/ ٢٨٠).

[٥] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، (١٣٣٥/٣).

فجمع في تعريفه بين طول الملازمة (الصحبة) وبين مطلق الرؤية ببركة رؤية رسول الله ﷺ التي لا تُماثلها رؤية أحد من البشر، واشترط الإسلام لذلك فقال: (من المسلمين).

ثم أُضيفت قيود وتشقيقات إلى التعريف عند المتأخِّرين لكنَّها لا تخرج عن تعريف البخاري، فقال ابن حجر العسقلاني:

"هو مَن لقيَ النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام، ولو تخلّلت رِدَّة، في الأصحِّ"[1].

وقوله: (في الأصحِّ) إشارة لوجود الخلاف، فإنَّ بعض أهل العلم قد قال بعودة من ارتدَّ عن الإسلام ممن رأى رسول الله ﷺ إلى الإسلام أنَّه يعود تابعيًّا[2].

ونصَّ على اللقاء بدلَ الرؤية؛ ليدخل في مفهوم الصحابة من كان منهم مكفوفَ البصر كابن أُمِّ مكتوم رضي الله عنه.

---

[1] ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، (ص١٤٠).

[2] ابن حجر العسقلاني، المصدر السابق (ص١٤١)

المطلب الثاني

دلائل عدالة الصحابة ﷺ في القرآن الكريم

إنَّ الناظر في القرآن الكريم ليرى بوضوح ثناء الله الكريم العطِرَ على صحابة رسول الله ﷺ، وذِكرَه بلاءهم الحسن في نُصرة دين الإسلام ونبيّه، ومن هذه الآيات على سبيل التمثيل لا الاستيعاب:

١- ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٤٣ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

قال الطبري:

(الأُمَّة)، هي: القرن من الناس والصنف منهم وغيرهم، وأما (الوسط)، فإنه في كلام العرب: الخَيَارُ؛ يقال منه: "فلان وسط الحسب في قومه"، أي متوسط الحَسَب، إذا أرادوا بذلك الرفع في حَسَبه، و"هو وَسَطٌ في قومه، وواسط"[(١)].

ثم روى عن رسول الله ﷺ ثمَّ عن غير واحد من السلف أنَّ (وسطًا) بمعنى: **(عُدولًا)** وهُم الخيار من الناس، فهذا تعديل من الله تعالى لتلك الأُمَّة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين[(٢)].

وكلُّ آية من هذا الباب تناولت الأُمَّة بطريق عموم اللفظ فإنَّها تتناول الصحابة لامحالة بخصوص سبب النزول.

٢- ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوۡ ءَامَنَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۚ مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ١١٠ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقد جاء في الآثار: أنَّهم الذين هاجروا مع رسول الله ﷺ[(٣)]، وقيل: هُم أصحابُ رسول الله ﷺ خاصّة[(٤)]، وحُقَّ لهم ذلك، وقيل إنَّها لمن كان على شرطهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله في كلِّ زمان[(١)]، وذلك هو الاتّباع بإحسان، فقال الزَّجَّاج:

---

(١) الطبري، مُحَمَّد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، تحقيق: محمود مُحَمَّد شاكر، (القاهرة: مكتبة الصحابة، د. ت)، (١٤١/٣).

(٢) الطبري، المصدر السابق (١٤٣/٣-١٤٥).

(٣) الطبري، المصدر نفسه (١٠٠/٧)، وهو مرويٌّ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، وغيره.

(٤) الطبري، المصدر نفسه (١٠٢/٧).

أصله أنَّه خوطب به أصحاب النبي ﷺ وهو يعمُّ سائر أمَّة مُحَمَّد، والشريطة في الخيرية ما هو في الكلام، وهو قوله ﷻ: ﴿ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠][٢].

٣- ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وهذي الآية صريحة في فضيلة الصدر الأوَّل من الصحابة، بل وفي استتباع من لحقهم على هَدْيِهم وسَمْتِهم أنَّه يكون معهم في رضوان الله وجنَّته[٣].

٤- ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٩﴾ ﴾ [الفتح: ١٨-١٩].

وكان سبب هذه البيعة ما قيل: إنَّ رسولَ الله ﷺ كان أرسل عثمان بن عفان ﷺ برسالته إلى الملإ من قريش، فأبطأ عثمانُ عليه بعضَ الإبطاء، فظنَّ أنّه قد قُتل، فدعا أصحابَه إلى تجديد البيعة...، وهذه البيعة التي تسمى بيعة الرضوان،... وكان الذين بايعوه هذه البيعة فيما ذكر في قول بعضهم: ألفا وأربع مئة، وفي قول بعضهم: ألفا وخمس مئة، وفي قول بعضهم: ألفا وثلاث مئة. فهؤلاء الصحابة جميعًا قد نزل من الله في رضوان الله تعالى عليهم قرآنٌ يُتلى إلى يوم القيامة[٤]. وقد تخلَّف عن البيعة وخسر رضوان الله رجل واحد، معلوم النفاق، وكان الصحابة ﷺ يعرفونه[٥].

٥- ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الفتح: ٢٩].

---

[١] الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، (٧/١٠٢-١٠٣).

[٢] الزجّاج، إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، (١/٤٥٦).

[٣] ينظر الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، (١٤/٤٣٥-٤٣٧) في أقوال أهل العلم في المراد بالأوَّلين.

[٤] الطبري، المصدر السابق، (٢٢/ ٢٢٣-٢٢٤) باختصار.

[٥] الطبري، المصدر نفسه، (٢٢/ ٢٢٥).

وفي هذه الآية من أعظم الثناء على الصحابة ﷺ، وإخبار الله ﷻ أنَّ صفاتهم كانت ممّا أُنزل في أعظم الكتب السماويَّة قبل القرآن الكريم، بأطيب وصف وأجمل حِليَة، فهذا مَثَلُ أصحاب رسول الله ﷺ في التوراة والإنجيل[1]. وتصوير المثَلِ أنَّ أصحاب مُحَمَّد ﷺ قليلاً ثم كثروا، ثم استغلظوا (ليغيظ) الله (بهم الكفار)[2].

٦- ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝٨ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٩ ﴾ [الحشر: ٨-٩].

والآيات بيّنة الدلالة على مناقب الصحابة، وهي كاشفةٌ عن صدق نيَّاتهم ومحض إخلاصِهمُ الدينَ لله ﷻ، وهذي صفة المهاجرين والأنصار في كتاب الله تعالى[3].

---

[1] الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، (٢٢/ ٢٦٦).

[2] الطبري، المصدر السابق، (٢٢/ ٢٦٩).

[3] الطبري، المصدر نفسه، (٢٢/ ٢٨١).

المطلب الثالث

دلائل عدالة الصحابة ﷺ في السنَّة النبويَّة

وردت أحاديث كثيرة في فضل الصحابة ﷺ وتعديلهم وتفضيلهم، وقد زخرت كتب السنَّة على اختلاف طرق تصنيفها ما رُتِّب منها على الأسماء وما كان على الأبواب بهذه الأحاديث، واعتنى مصنِّفو الأبواب بعقد كتب وأبواب لفضائل الصحابة ومناقبهم، فقد عقد البخاري في صحيحه (كتاب فضائل الصحابة)[1]، وكذلك فعل مسلم[2]، وغيرهما من أئمّة الحديث، بل قد صنَّف الأئمة كتبًا مستقلَّةً موضوعها فضائل الصحابة ومناقبهم، ومنها: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ويقسم الباحثون تلك الأحاديث إلى قسمين: ما في فضل مجموع الصحابة، وما جاء في فضائل أفرادهم مخصوصين بالذكر والمنقبة، وسأسوق أمثلةً للنوع الأوَّل إذ هو المقصود ببحث عدالة الصحابة ﷺ، واستيعاب النصوص في فضائل الصحابة متعذِّر لكثرتها وامتلاء كتب الحديث بها.

١- حديث عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ، قال: "خَيرُ النَّاسِ قَرني، ثُمَّ الذينَ يَلونَهُم، ثُمَّ الذينَ يَلونَهُم، ثُمَّ يجيءُ أَقوامٌ تَسبِقُ شَهادَةُ أَحدِهِم يَمينَهُ، ويَمينُهُ شَهادَتَهُ"[3].

وهذا الحديث شهادة صريحة في تفضيل قرن الصحابة وجيلهم على الأجيال اللاحقة من الأُمَّة، وفي هذا تعديل من رسول الله ﷺ لذاك الجيل المتقدِّم في الفضل والسبق إلى الخيرات.

٢- حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: "لا تَسُبُّوا أصحابي؛ فَلو أنَّ أَحَدَكُم أَنفَقَ مِثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِم ولا نَصيفَهُ"[4].

والحديث مكوَّنٌ من شقَّين:

الأوَّل: حميَّة رسول الله ﷺ لأصحابه وانتصاره لهم.

---

[1] البخاري، **صحيح البخاري**، (٣/١٣٣٥).

[2] مسلم، **صحيح مسلم**، (٤/ ١٨٥٤).

[3] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أُشهد، (٣/١٧١) برقم:٢٦٥٢، ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، (٤/ ١٩٦٣) برقم:٢٥٣٣، ورواه غيرهما أيضًا، ويروى من حديث عبد الله بن مسعودٍ كذلك.

[4] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب فضائل أصحاب النبي، باب: قول النبي: "لو كنت متخذا خليلًا"، (٥/٨) برقم:٣٦٧٣، ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب تحريم سب الصحابة ﷺ، (٤/١٩٦٧) برقم:٢٥٤٠ من حديث أبي هريرة ﷺ. ورواه غيرهما أيضًا.

والثاني: ذكر فضيلتهم وعلوِّ منزلتهم على من جاء أو يجيء بعدَهم، وذلك في المقارنة بين مقادير الإنفاق في سبيل الله، وأنَّ العمل مرتبط بالنيَّة وشدَّة ابتغاء رضوان الله ﷻ.

٣- حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: "يَأتي على النَّاسِ زَمانٌ فَيغزو فِئامٌ مِنَ النَّاسِ فيقولون: فيكم مَن صاحَبَ رسولَ اللهِ ﷺ؟ فيقولون: نعم. فَيُفتَحُ لَهُم، ثُمَّ يأتي على النَّاسِ زمانٌ فَيغزو فِئامٌ مِنَ الناسِ فَيُقالُ: هل فيكُم مَن صاحَبَ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ؟ فيقولون: نعم. فَيُفتحُ لهم، ثُمَّ يأتي على النَّاسِ زمانٌ فيغزو فِئامٌ مِنَ النَّاسِ، فيُقالُ: هل فيكم مَن صاحَبَ مَن صاحَبَ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ؟ فيقولون: نعم. فَيُفتَحُ لهم"[(١)].

وهذا الحديث آية من آيات نبوَّة رسول الله ﷺ، ومنقبة باهرة من مناقب أصحابه ﷺ، ومن تابعهم واهتدى بهديهم.

٤- حديث أبي موسى الأشعري ﷺ، قال: صلَّينا المغربَ مع رسول الله ﷺ، ثُمَّ قُلنا: لو جَلَسنا حتى نُصلِّيَ معهُ العِشاءَ. قال: فجلَسنا، فَخَرَجَ علينا، فقال: "ما زِلتُم ها هُنا!". قُلنا: يا رسولَ اللهِ! صَلّينا مَعَكَ المغرِبَ، ثُمَّ قُلنا نجلسُ حتّى نُصَلِّيَ مَعَكَ العِشاءَ. قال: "أَحسنتُم- أو: أصبتُم-". قال: فَرَفَعَ رأسَهُ إلى السماء، وكانَ كثيرًا ممَّا يرفَعُ رأسَهُ إلى السَّماءِ، فقال: "النُّجومُ أَمَنَةٌ للسَّماءِ، فإذا ذَهَبَتِ النُّجومُ أتى السَّماءَ ما تُوعَدُ، وأنا أَمَنَةٌ لأصحابي، فإذا ذَهَبْتُ أَتى أصحابي ما يُوعَدونَ، وأَصحابي أَمَنَةٌ لأُمَّتي، فإذا ذَهَبَ أَصحابي أَتى أُمَّتي ما يُوعَدونَ"[(٢)].

قال العلماء في شرح هذا الحديث:

"الأَمَنَةُ- بفتح الهمزة والميم- والأمن والأمان بمعنى، ومعنى الحديث: أنَّ النجومَ ما دامت باقيةً فالسَّماءُ باقيةٌ، فإذا انكدَرَتِ النُّجومُ وتناثرت في القيامةِ، وَهَنَتِ السَّماءُ فانفطَرَت وانشقَّت وذهبت، وقوله ﷺ: "وأنا أَمَنَةٌ لأصحابي، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدونَ". أي: منَ الفِتَنِ والحُروبِ وارتدادِ مَنِ ارتدَّ مِنَ الأَعرابِ واختلاف القلوب ونحو ذلك، ممّا أنذرَ به صريحًا، وقد وَقَعَ كُلَّ ذلكَ.

---

(١) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومَن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، (٢/٥) برقم:٣٦٤٩، ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، (١٩٦٢/٤) برقم:٢٥٣٢، ورواه غيرهما كذلك.

(٢) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب: بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه، وبقاء أصحابه أمان للأُمَّة، (١٩٦١/٤) برقم:٢٥٣١، وغيره.

قوله ﷺ: "وأصحابي أَمَنَةٌ لأُمَّتي، فإذا ذَهَبَ أصحابي أتى أُمَّتي ما يُوعَدونَ". معناهُ: مِن ظُهور البِدَعِ والحوادِثِ في الدين والفِتَنِ فيهِ، وطُلوع قَرنِ الشَّيطانِ، وظهورِ الرُّومِ وغيرِهم عليهِم، وانتهاكِ المدينةِ ومَكَّةَ وغيرِ ذلك، وهذهِ كُلَّها مِن مُعجِزاتِهِ ﷺ"[1].

٦- حديث جابر رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، أنَّه قال: "لا يَدخُلُ النَّارَ أَحَدٌ ممَّن بَايَعَ تحتَ الشَّجَرَةِ"[2].

وهذه دلالة ظاهرةٌ على عموم الرضوان عنهم، ومقتضاها تعديلهم، وقد كانوا ١٤٠٠ صحابيٍّ أو يزيدون كما مرَّ في الأدلة من القرآن الكريم.

ويضاف إلى دلالة الكتاب والسنَّة- وهي دلالة مستغنية عن الاستعانة بغيرها من البراهين- فهناك دلالة الإجماع التي أشار البحث إليها من قبل، وكذلك دلالة العقل، وقد مر التنويه بها في المقدِّمة، ومما يقال فيها أيضًا:

ما بُعث به رسول الله ﷺ من التزكية والتطهير، ولا ريب أنَّه أعظم من قام بذلك، ولا يكون محلُّه إلا في الصحابة رضي الله عنهم، فتزكيتهم دليل صدق الرسالة ونجاحها، وكذلك تعليمهم الكتاب والحكمة، فلا بد بعد هذا التعليم من بلاغ، ولا بد للبلاغ من صيانة وحفظ وديانة، وهم كانوا أهل ذلك وأولياءه، فعدالة الصحابة إذن من مقتضيات حفظ هذا الدين وبقائه، ثمَّ إنَّ القول بعدم عدالتهم ينافي ما تقرَّر من أُصول الشريعة من صلاحيتها وإصلاحها لكلِّ زمان ومكان، فإذا كانت لم تُصلِح القوم الذين نزلت بين ظهرانَيهم، فكيف ستَصلُحُ وتُصلِحُ من يأتي بعدهم بقرون متطاوِلة؟! وكذلك إنَّ النظر في تاريخ عامَّة الصحابة يجد فيهم مكارم الأخلاق التي تصلح لنبتة الإسلام، فهل سيصبحون بعد الإسلام وتهذيبه شرًّا مما كانوا عليه في الجاهليَّة الجَهْلاء؟![3]

---

[1] النووي، يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ)، (٨٣/١٦).

[2] أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، (صيدا: المكتبة العصريّة، د. ت)، كتاب السنَّة، باب: في الخلفاء، (٢١٣/٤) برقم:٤٦٥٣. وغيره.

[3] ينظر: الخطيب، **الكفاية في علم الرواية**، (ص٤٨).

المبحث الثاني

موقف محمود أبي ريَّة من عدالة الصحابة في كتابه "أضواء على السنَّة المحمَّدية"

المطلب الأوَّل

التعريف بالمؤلِّف وكتابه

أوَّلاً: التعريف بمحمود أبي ريَّة

مصادر ترجمة محمود أبي ريَّة شحيحة جدًّا وهذا ما أكَّده علي بن مُحَمَّد العمران محقِّقُ كتاب عبد الرحمن المعلِّمي "الأنوار الكاشفة" الذي ألَّفه للرد على كتاب أبي ريَّة "أضواء على السنَّة المحمَّديَّة، وقد استطاع علي العمران تجميع ترجمةٍ لا بأس بها، ساقَ عناصرها في مقدِّمة تحقيقه، ولعلَّها أوفى ترجمة لأبي ريَّة، وأنا أذكر ملخَّصها ههنا:

- **اسمه:** محمود أبو رية، ولده في كفر المندرة (مركز أجا) محافظة الدقهلية بمصر، في ١٥ ديسمبر عام ١٨٨٩م.

- **نشأته:** عاش في بلدته موسرًا، إلى أن حلّت به وبأُسرته سنة ١٩١٦م نكبةٌ مالية ذهبت بكل ما يملكون، وساءت حاله جدًّا، وكان كثير الشكوى من حاله وتقلّب الدهر به، ثمّ إنَّه انتسب إلى الأزهر في مقتبل عمره، لكنه لم يتجاوز المرحلة الثانوية الأزهرية مع محاولته أكثر من مرة، ثم عمل مصححًا للأخطاء المطبعية بجريدةٍ في بلده، ثم موظفًا في دائرة البلدية حتى أحيل إلى التقاعد.

وانتقل إلى المنصورة في سنة ١٩٢٤م أو قبلها، ولم يأنس بها وكان يشكو الوحشةَ فيها.

- **أعماله:** في المنصورة عمل في الصحافة، وقد بدأ حياته ملتمسًا التعرّف بأشهر أُدباء عصره وكُتّابهم، حتى تعرَّف على مصطفى صادق الرافعي عن طريق المراسلة، وذلك من عام ١٩١٢م إلى عام ١٩٣٤م قبل وفاة الرافعي بثلاث سنين.

وكان مقتبل عمل أبي رية بالكتابة في الصحف والمجلات المعروفة في عصره، وبتلخيص بعض الكتب الأدبية، ككتاب الحيوان للجاحظ وبعض الكتب الأدبية، وكان في أُوْلَيات مقالاته مدافعًا عن الدين وعن البلدان الإسلامية.

- **بدايات تشكيكه في السنَّة النبويَّة:** ويُرجَّح أن تعود بداية انحراف أبي رية عن السنة إلى عام ١٣٦٣هـ حيث يُرى في "مجلة الفتح الإسلامية" وهو يدافع عن القرآن، لكنه في الوقت نفسه يغمز ويلمز السنة ضمنًا.

وبدا أكثرَ صراحة في نقد السنة الصحيحة والقدح فيها بعد ذلك؛ فكتب مقالاً في "مجلة الرسالة" في إنكار حديث سِحْر النبي ﷺ الوارد في الصحيح، وردّ عليه الأستاذ محمَّد فؤاد عبد الباقي.

ثم وضَح انحرافه عن السنة بعد ذلك في مقال له في "مجلة الرسالة" عدد ٦٣٣ رمضان ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م بعنوان "الحديث المحمدي". ذَكَر فيه أن مقاله هذا خلاصة كتاب سيُنشر في هذا الخصوص. وقد رد على مقاله ذاك الدكتور محمَّد أبو شهبة في "مجلة الرسالة" نفسها بعد نحو شهرين عدد ٦٤٢ سنة ١٣٦٤ هـ. ثم ردّ على الردّ أبو رية في العدد ٦٥٤ من المجلة نفسها.

وبعد ذلك بنحو ثلاث عشرة سنة نَشَر أبو رية ما وَعَد به في كتاب بعنوان "أضواء على السنة المحمدية".

- **مؤلَّفاتُه:**

١ - عليٌّ وما لقيه من أصحاب الرسول. مخطوط.

٢ - أضواء على السنة المحمدية.

٣ - أبو هريرة شيخ المضيرة. طبع. وفيه طعن وسباب وشتم وافتراء على راوية الإسلام وشيخ محدِّثيه صاحب رسول الله ﷺ أبي هريرة رضي الله عنه.

وغيرها، وله مراسلات مع مرتضى الرضوي وهو شيعي اثنا عشري.

- **وفاته:** توفي في ١١ ديسمبر ١٩٧٠ م بالجيزة[١].

ثانيًا: التعريف بكتاب "أضواء على السنَّة المحمَّديَّة".

الكتاب كما وَصَفَه المعلِّمي اليماني، إذ قال:

"طالعتُه وتدبّرتُه؛ فوجدته جمعًا وترتيبًا وتكميلًا للمطاعن في السنة النبوية، مع أشياء أخرى تتعلق بالمصطلح وغيره"[٢].

وقد أثار فيه عددًا من القضايا التي أثار كثيرًا منها المستشرقون وطوائف أهل البدعة قبله، من أمثال:

- مكانة السنة من التشريع.
- حكم كلام رسول الله ﷺ في الأمور الدنيوية.

---

[١] العمران، علي بن مُحَمَّد، مقدمة تحقيق كتاب الأنوار الكاشفة (ص١٧-٣٢).

[٢] المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، تحقيق: علي بن مُحَمَّد العمران، (مكة المكرَّمة: دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٣٤هـ)، (ص٥).

- تدوين الحديث وجمع الشبهات المُثارة حوله في أكثر من مبحث.
- عدالة الصحابة ﷺ في أكثر من مبحث في كتابه.
- رواية الحديث بالمعنى وأثرها على موثوقيَّته.
- نشأة الوضع في الحديث.
- السياسة وأثرها في الكذب في الحديث.
- الإسرائيليات وتسرُّبها إلى الحديث.
- المسيحيّات وأثرها في تكون الثقافة الحديثية.
- أبو هريرة ﷺ ومداخل الطعن فيه.
- أحاديث مشكلة ومنهج التعامل معها.
- الخبر وأقسامه من حيث التواتر والآحادية.
- نفي تقوية الأحاديث بتعدُّد الطرق.
- عدم عناية المحدثين بنقد المتون.
- الصحيحان وانتقادهما والطعن فيهما.
- الإزراء بفقهاء المحدِّثين.
- تكاثر طرق الحديث بعد العصر الأوَّل (نمو الأسانيد).

وموضوعات كتابه- كما هو ظاهر- لا جديد فيها، إنَّما هي اجترار لمطاعن الفرق الضالَّة وأكاذيب وضلالات المستشرقين، وكتب المحدِّثين والباحثين في علم الحديث ملآى بالردود عليها وبيان تهافتها.

وقد طالت قائمة الردود على هذا الكتاب، فمنها كتاب: "ظلمات أبي ريَّة" لمحمد عبد الرزاق حمزة، و"الأنوار الكاشفة" لعبد الرحمن المعلمي، و"السنة ومكانتها في التشريع" لمصطفى السباعي، و"منهج النقد عند المحدثين" لمحمد مصطفى الأعظمي، وغيرها كثير.

المطلب الثاني

عرضُ موقف محمود أبي ريّة من عدالة الصحابة ونقدها

وهو أهمُّ مطالب هذا البحث، ويحسن بي التنبيه في مقتبل هذا المطلب إلى مصادر أبي ريَّة ومنهجه عمومًا في هذا الفصل من كتابه (فصل عدالة الصحابة) قبل الولوج إلى النقد التفصيلي لموقفه، أمَّا فيما يتعلَّق بالمصادر، فقد صرَّح بالنقل عن ثلاثة كُتَّاب هم:

١- المقبلي.

٢- طه حسين.

٣- أحمد أمين.

ولكلٍّ واحد منهم موقف من الصحابة بل من الحديث النبوي تتعارض مع موقف أهل السنَّة والجماعة من أتباع المذاهب المعروفة، فالمقبلي:

نشأ في بيئة اعتزالية المعتقد، هادوية الفقه، شيعية تشيعًا مختلفًا، يغلُظُ في أناس ويخفُّ في آخرين، فحاول التحرُّر فنجح تقريبًا في الفقة، وقارب التوسّط في التشيّع، أما الاعتزال فلم يكد يتخلص إلّا من تكفير أهل السنة مطلقاً، وكلامه هنا يدور حول قضايا الاعتزال.

ثم عرضها المعلِّمي ونَقَدها مسألةً مسألةً، وذكر نقده لبعض رواة الصحيحين، وردَّ اعتراضاته ردًّا مُحكمًا[١].

وأمَّا طه حسين فتُلتَمَسُ دلائلُ موقفه السلبي من الصحابة الكرام في مقالة خالد العصيمي في مجلَّة البيان[٢].

وأمَّا أحمد أمين فقد سُجِّل عليه اعتراف يحول بينه وبين موضوعيَّة البحث العلمي، وهذا الاعتراف يرويه مصطفى السباعي، فيقول:

"ولما ثار نقاشٌ في الأزهر حول الإمام الزهريّ عام ١٣٦٠هـ، قال الأستاذ أحمد أمين للدكتور علي حسن عبد القادر، وهو الذي أثيرت الضجة حوله:

---

[١] المعلمي، **الأنوار الكاشفة**، (ص٣٨٣-٣٨٦)

[٢] العصيمي، خالد بن سعود، **من مواقف طه حسين تجاه التراث الإسلامي**، (لندن: مجلة البيان، العدد ١٤٣ ـ رجب ١٤٢٠ ـ الموافق لـ نوفمبر ١٩٩٩م).

إنَّ الأزهر لا يَقْبل الآراء العلميةَ الحرة، فخير طريقة لِبثِّ ما تراه مناسبًا من أقوال المستشرقين ألاَّ تنسبها إليهم بصراحة، ولكن ادفعها إلى الأزهريين على أنها بحث منك، وألْبِسها ثوبًا رقيقًا لا يُزعجهم مسها، كما فعلتُ أنا في (فجر الإسلام، وضحى الإسلام)[١].

وأمَّا ما يتعلَّق بالمنهج، فقد امتاز منهج أبي ريَّة بما يأتي:

١- الإخلال بالأمانة العلميَّة في النقل، ومنه إسقاطه كلما وعبارات مؤثرة في سياق النصوص التي ينقلها من المصادر[٢].

٢- تهويل ما يخدم موقفه، وتهوين ما يعارضه، ومن أمثلته: تهويله من عدد المنافقين في المجتمع المدني[٣]، وسيأتي تفصيله[٤]، وتهويله من دور كعب الأحبار في الإسلام[٥]، وتهوينه من أقدار الصحابة وبذلهم وتضحياتهم وجهادهم مع رسول الله ﷺ في سبيل رفعة دين الله ﷻ.

٣- عدم الموضوعية والإلمام بقواعد علم الحديث الذي يبحث فيه، ففي حين ينتقد "صحيح البخاري" ويطعن في موثوقيَّته، يعود فيستدلُّ لقضاياه بأسانيد تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر![٦]

٤- خروجه عن لغة العلم في عرض قضايا البحث إلى السِّباب والشتائم والافتراءات[٧].

وقد نقد كتاب أبي ريَّة جمعٌ من العلماء قديمًا وحديثًا- كما تقدَّم التنويه به-، وقد تناول الأعظمي مادَّة عدالة الصحابي عنده تناولًا أكثر تنظيمًا في تنسيق الردود والمناقشات، لذا سأعتمده في تنسيق نقاط هذا المبحث، وأُضيف إليه ما وجدته عند غيره مما فيه إثراءً للموضوع:

أولاً: زعم أبي ريَّة أنَّ القول بعدالة الصحابة كافَّةً ليس بمذهب المحقِّقين

قال محمود أبو ريَّة:

"الأخذ بعدالة جميع الصحابة:

---

[١] السباعي، مصطفى بن مُحَمَّد، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، (بيروت: المكتب الإسلامي، د. ت)، (ص٢٣٨).

[٢] المعلمي، **الأنوار الكاشفة**، (ص٧٢، ٧٣، ٣٠٢، ٣٧٥ وغيرها).

[٣] أبو ريَّة، محمود، **أضواء على السنَّة المحمَّديَّة**، (القاهرة: دار المعارف، ط٦، ١٩٩٤م)، (ص٣٣٢).

[٤] المعلمي، **الأنوار الكاشفة**، (ص٩١).

[٥] المعلِّمي، المرجع السابق، (ص١٤٥-١٥٨).

[٦] أبو رية، **أضواء على السنة المحمدية**، (ص١٧٤)، وحمزة، مُحَمَّد عبد الرزاق، **ظلمات أبي رية**، (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٧٨هـ)، (ص٢٠٠).

[٧] حمزة، **ظلمات أبي رية**، (ص٢١٣).

وإذا كان الجمهور على أنَّ الصحابة كلهم عدول ولم يقبلوا الجرح والتعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة واعتبروهم جميعا معصومين من الخطأ والسهو والنسيان، فإنَّ هناك كثيرًا من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة (المطلقة) لجميع الصحابة وإنما قالوا كما قال العلامة المقبلي إنها (أغلبية) لا عامة، وإنّه يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو، بل والهوى"[١].

وقد أجاب الأعظمي بأنَّ عدم الاسترابة في عدالة الصحابة كافَّةً هو قول الأئمة الأربعة، والمحدِّثين كافَّة كالبخاري ومسلم وأبي داود والنَّسائي والترمذي وابن معين وابن المديني وأبي زرعة وأبي حاتم وابن حبَّان وابن تيمية، وعلى وجه الاختصار: علماء أهل السنَّة والجماعة كافَّة، وعليه سلف الأُمَّة وجماهير الخَلَف، فإذا لم يكن هؤلاء من المحقِّقين، فمن يكون إذن؟![٢]

وذكر الأعظمي أنَّ من خالف في إثبات العدالة للصحابة كافَّةً هم طوائف من الفرق المبتدعة، ولَحِقهم من استشهد أبو ريَّة بأقوالهم ممن ذكرناهم[٣]. ثم أفاض في سياق أدلَّة عدالة الصحابة ﷺ مِنَ الكتاب والسنَّة[٤].

وذكر مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة أنَّ أبا ريَّة قد خلط بين بين العدالة وعدم السهو أو الخطأ والنسيان، وأنَّ أهل السنَّة مع إجماعهم على عدالة الصحابة لا يحيلون عليهم ما يجوز على سائر البشر من السهو أو الوهم، وحاشاهم من الكذب[٥]، ثمَّ ذكر استدراك الصحابة ﷺ بعضهم على بعض، والعصمة إنَّما تقع بالمجموع من حصول الاستفاضة وعدم ظهور النكير، إذ لا بُدَّ في كلِّ عصرٍ من قائمٍ لله بحجَّته آمرٍ بالمعروف منكر للمنكر، مصداقًا لحديث رسول الله ﷺ الذي رواه عنه جماعة من الصحابة ﷺ: "لا يزال ناس من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون"[٦].

ثانيًا: زعمه أنَّ اعتقاد عدالة الصحابة يتعارض مع وجود المنافقين، وارتدادهم أو بعضهم بعد رسول الله ﷺ

---

[١] أبو ريَّة، **أضواء على السنة المحمدية**، (ص٣٢٦-٣٢٧).

[٢] الأعظمي، مُحَمَّد مصطفى، **منهج النقد عند المحدِّثين نشأته وتاريخه**، (الرياض: مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، (ص١٠٥).

[٣] الأعظمي، المرجع السابق، (ص١٠٦).

[٤] وينظر: حمزة، **ظلمات أبي رية** (ص٢١٣-٢١٤).

[٥] حمزة، المرجع السابق، (ص٢١٤).

[٦] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المناقب، بابٌ، (٤/ ٢٠٧) برقم:٣٦٤٠. ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: "لا تزال طائفة من أُمَّتي ظاهرين على الحق"، (١٥٢٣/٣) برقم:١٩٢١

ذلك أنَّه استدلَّ بمن اشترك في حادثة الإفك، وأنَّ رسول الله ﷺ قد قال في آخرين: "ليردن عليَّ ناس من أصحابي... فأقول سحقًا سحقًا"، وأنّه قد نزلت سورة في القرآن بذمِّهم باسم (المنافقون).

وهذا الذي أشار إليه الأعظمي من حديث الحوض ونحوه افتتحه أبو ريَّة بقوله:

"وكأنَّ الرسول صلوات الله قد رأى بعيني بصيرته النافذة ما سيقع من أصحابه بعد انتقاله إلى الرفيق الاعلى، فقال..."[1]. ثمَّ ساق الأحاديث.

وعرَّض بالنفاق فيما بعدُ[2]، واستهلَّ الكلام بقوله: "المنافقون من الصحابة"! كذا قال وهي مغالطةٌ شنيعة كما سيأتي بيانه، ثمَّ مارس أُسلوب التهويل في ذكر أعداد المنافقين في ذاك الجيل، فقال:

"ومن شاء أن يقف على أسماء المنافقين من الخزرج والاوس فليرجع إلى الجزء الاول من أنساب الاشراف يجد أسماءهم قد ملات عشر صفحات كاملة من صفحة ٢٧٤ إلى ٢٨٣"[3]. فأوهم أنَّهم كُثُر، وقد أجاب الأعظمي عن ذلك كلِّه بما يأتي:

١- أمَّا ما يتعلَّق بوجود سورة هي سورة (المنافقون) فإنَّ هنالك سورةً هي سورة (المؤمنون)!

٢- ما نزل من الآيات إنَّما هو في ذمِّ المنافقين وليس الصحابة، فإنَّ من شرط الصحابة الإسلام والإيمان، وأبو ريَّة نفسه ذكر تعريف البخاري للصحابي، وأنَّه "من صحب النبيَّ ﷺ أو رآه **من المسلمين** فهو صحابي"، ومن صنَّف في أسماء الصحابة لم يذكر أسماء المنافقين معهم.

٣- ذكر الاعتراض على عدالة الصحابة بوجود منافقين في المجتمع الإسلامي، وردَّ هذا الاعتراض بما يأتي:

أ- أنَّ المنافقين كانوا معروفين بأعيانهم وأسمائهم.

ب- تهويل أبي ريَّة بشأن عددهم غير صحيح، فإنَّ الذين ذكرهم البلاذري في الموضع الذي أشار إليه أبو ريَّة في حدود الأربعين، في حين أوهَمَ أبو ريَّة بتمويهِهِ أنَّهم أضعاف هذا العدد.

جـ- ورود سيرة الصحابة المشاهير المكثرين من الرواية مفصَّلةً في كتب التراجم والطبقات والتواريخ، فهل فيهم شيء من صفات المنافقين؟! وذكر محمَّد عبد الرزاق حمزة أنَّه كانت للمنافقين أمارات وعلامات يُعرفون بها فلم يكن أمرهم خفيًّا على المجتمع آنذاك[4].

---

[1] أبو ريَّة، **أضواء على السنَّة المحمدية**، (ص٣٢٧-٣٢٩).

[2] أبو ريَّة، المرجع السابق، (ص٣٢٩).

[3] أبو ريَّة، المرجع نفسه، (ص٣٣٢).

[4] حمزة، **ظلمات أبي رية**، (ص٢١٥-٢١٦).

٤- ذكر الاعتراض بارتكاب بعض الصحابة الكبائر، وههنا لا بد من ذكر المثال الأشهر عندهم، وهو: الوليد بن عقبة، وفي ذلك يقول أبو ريَّة:

"والمدعون للسنة ادّعوا الصحبة أو ثبوتها لمن لم يقض له بها دليل، وفرعوا عليها ما ترى، ثم بنَوا الدين على ذلك ألم يقل الله (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) في رجل متيقن صحبته، ولم تزل حاله مكشوفة مع الصحبة"[1]. وقد سمَّاه في الحاشية، وقد أجاب عن هذي القضيَّة المعلِّمي فأحسن الإجابة، فقد قال:

ومجمل المقالة: أنَّ الوليد بن عقبة لم يروِ شيئًا، وإنما روى عنه مجهول خبرًا لو صحَّ لَما دلَّ إلا على صِدْقِهِ:

وهذا الوليد بن عُقبة بن أبي مُعَيط يقول المشنِّعون: ليس من المهاجرين ولا الأنصار، إنما هو من الطُّلَقاء. ويقولون: إنّ النبيّ ﷺ لمّا أمر بقتل أبيه عقب بدر قال: يا مُحَمَّد فمَن للصِبْيَة؟ يعني: بنيه. فقال النبي ﷺ: "لهم النار". ويقولون: إنّه هو الذي أنزل الله تعالى فيه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ٦]، فنصّ القرآنُ أنه فاسق يجب التبيُّن في خبره. ويقولون: إنه في زمن عثمان كان أميرًا على الكوفة فشهدوا عليه أنه شرب الخمر، وكلَّم عليٌّ عثمانَ في ذلك، فأمره أن يجلده فأمر عليٌّ عبد الله بن جعفر فَجَلَدَهُ. ومنهم مَنْ يزيد: أنه صلّى بهم الصبح سكران فصلى أربعًا ثم التفت فقال: أزيدكم؟ وكان الوليد أخا عثمان لأمه، فلما قُتِل عثمان صار الوليد ينشئ الأشعار يتّهم عليًّا بالممالأة على قتل عثمان ويحرِّض معاوية على قتال عليّ.

هذا الرجل أشدّ ما يشنّع به المعترضون على إطلاق القول بعدالة الصحابة، فإذا نظرنا إلى روايته عن النبي ﷺ لنرى كم حديثًا روى في فضل أخيه، ووليّ نعمته عثمان؟ وكم حديثًا روى في ذمَّ الساعي في جلده، الممالئ على قتل أخيه في ظنه عليٍّ؟ وكم حديثًا روى في فضل نفسه ليدافع ما لحقه من الشهرة بشرب الخمر؟ هالَنا أنَّنا لا نجد له روايةً ألبتَّة، اللهم إلا أنه رُوِيَ عنه حديث في غير ذلك لا يصحُّ عنه، وهو ما رواه أحمد وأبو داود من طريق رجل يقال له: أبو موسى عبد الله الهَمْداني عن الوليد بن عقبة قال:

"لما فتح النبيُّ ﷺ مكة جعل أهل مكة يأتونه بصبيانهم فيمسح على رؤوسهم ويدعو لهم، فجيء بي إليه وأنا مُطيَّب بالخَلُوق فلم يمسح رأسي، ولم يمنعه من ذلك إلا أنَّ أُمي خلَّقتني بالخَلُوق، فلم يمسني من أجل الخَلُوق".

هذا جميع ما وجدناه عن الوليد عن النبيّ ﷺ، وأنت إذا تفقَّدْتَ السند وجدتَه غير صحيح لجهالة الهَمْداني، وإذا تأملت المتن لم تجده منكرًا ولا فيه ما يمكن أن يُتّهم فيه الوليد، بل الأمر بالعكس فإنَّه لم يذكر أنّ النبيَّ

---

[1] أبو ريَّة، **أضواء على السنَّة المحمدية**، (ص٣٢٣).

ﷺ دعا له، وذكر أنه لم يمسح رأسه، ولذلك قال بعضهم: قد علم الله تعالى حاله فحَرَمَه بركة يَدِ النبيِّ ﷺ ودعائه. أفلا ترى معي في هذا دلالة واضحة على أنَّه كان بين القوم وبين الكذب على النبي ﷺ حِجْرٌ محجور؟"[1].

وذكر من حججه ارتداد الصحابة! أو بعضهم، وقد تهكَّم محمَّد عبد الرزاق حمزة بمصادر أبي ريَّة في ذلك[2].

وممَّا لم يذكره الأعظمي، قول أبي ريَّة إنَّ من الصحابة من شرب الخمر[3]، وقد سمَّاه في الحاشية وهو قدامة بن مظعون رضي الله عنه، ومعلومة قصَّته وأنَّه لم يشربها إلا تأوُّلاً لقول الله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [المائدة: ٩٣]. وقد أوردت كتبُ الحديث هذه الواقعة، وبوَّبت لها بباب (إقامة الحد على من شرب الخمر على **التأويل**) فنصَّوا على كونه متأوِّلاً:

"عكرمة عن ابن عباس، أنَّ قُدامة بن مظعون شرب الخمر بالبحرين، فشُهد عليه ثم سُئل فأقرَّ أنَّه شربه، فقال له عمر بن الخطاب: ما حمَلك على ذلك؟ فقال: لأنَّ الله يقول: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ... ﴾ [المائدة: ٩٣]. وأنا منهم- أي من المهاجرين الأولين ومن أهل بدر وأهل أحد-. فقال للقوم: أجيبوا الرجل. فسكتوا، فقال لابن عباس: أجب. فقال: إنَّما أنزلها عُذرًا لمن شَرِبَها من الماضين قبل أن تحرم، وأنزل: ﴿ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ... ﴾ [المائدة: ٩٠]، حُجَّةً على الباقين. ثم سأل مَن عِندَهُ عنِ الحدِّ فيها، فقال عليُّ بن أبي طالب: إنَّه إذا شرب هَذَى، وإذا هذى افترى؛ فاجلدوهُ ثمانين"[4].

وقضيّة القذف، ذكر فيها الآية وفيها نصٌّ بالتوبة على من تاب من فعله بعد إقامة الحدّ عليه، وأطال في التقرير[5].

٥- الاعتراض على عدالة الصحابة بحديث الحوض في الآخرة وطرد بعض الناس عنه:

---

[1] المعلّمي، **الأنوار الكاشفة**، (ص٣٧٢-٣٧٣).

[2] حمزة، **ظلمات أبي رية**، (ص٢١٧).

[3] حمزة، المرجع السابق، (ص٣٢٣).

[4] النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، كتاب الحد في الخمر، باب إقامة الحد على من شرب الخمر على التأويل، (١٣٨/٥) برقم: ٥٢٧٠.

[5] الأعظمي، **منهج النقد عند المحدثين**، (ص١١٧-١١٨).

وهو حديث سهل بن سعد- وغيره من الصحابة ﷺ- قال: قال النبي ﷺ:

"إنّي فَرَطُكم على الحوض، من مرَّ عَليَّ شَرِبَ ومن شرب لم يظمأ أبدًا، ليَرِدَنَّ عَليَّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفونني ثم يحال بيني وبينهم".

قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش، فقال: هكذا سمعتَ من سهل؟ فقلت: نعم. فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعتُه وهو يزيد فيها:

"فأقول: إنهم منّي. فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول: سُحقًا سُحقًا لمن غَيَّر بعدي"[(١)].

وقد أجاب عنه الأعظمي بنُقولٍ عن أهل العلم ينُصُّون على كون هؤلاء هم: المرتدّون الذين ارتدُّوا على عهد أبي بكر، فقاتلهم أبو بكر ﷺ[(٢)]، ثمَّ قال:

"وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الحديث متواتر، ولكن طرد بعض الناس من الحوض المقصود بهم: من ارتدَّ عن الإسلام بعد وفاة رسول الله ﷺ؛ لأنَّه قد جاء التصريح بذلك في عدد من الروايات، وقد نقلتُ بعضَها، وهذا ما فَهِمَهُ علماء الأُمَّة، وقد عرَّف علماء المصطلح الصحابيَّ ولم يعتبر احدٌ المرتدِّينَ عن الإسلام من الصحابة"[(٣)].

ثالثًا: هل كان الصحابة يكفِّر بعضهم بعضًا أو يكذِّب بعضهم بعضًا؟

استشهد أبو ريَّة بقول طه حسين:

"ولا نرى في أصحاب النبيّ ما لم يكونوا يرون في أنفسهم، فهم كانوا يرون أنهم بشر فيتعرَّضون لما يتعرض له غيرهم من الخطايا والآثام، وهم **تقاذفوا التُّهَم الخطيرة**، وكان منهم فريق ترامَوا **بالكفر** والفسوق، فقد روى أن عمار بن ياسر كان يكفر عثمان... والذين ناصروا عثمان من أصحاب النبيّ[(٤)] كانوا يرون أن خصومهم قد خرجوا على الدين وخالفوا عن أمره، وهُم جميعًا من أجل ذلك قد استحلّوا أن يقاتل بعضُهم بعضًا، وقاتَلَ بعضُهم بعضًا بالفعل يومَ الجمل ويومَ صِفِّين، إلا ما كان من سعد وأصحابه القليلين، وإذا دفع أصحاب النبي

---

(١) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، باب: في الحوض وقول الله تعالى: (إنا أعطيناك الكوثر)، وقال عبد الله بن زيد: قال النبي ﷺ: "اصبروا حتى تلقوني على الحوض"، (٥/٢٤٠٦) برقم:٦٢١٢.

(٢) الأعظمي، **منهج النقد عن المحدّثين**، (ص١١٩).

(٣) الأعظمي، المرجع السابق، (ص١٢٠).

(٤) عادتُه وأمثالُه: تركُ الصلاة على النبيّ ﷺ.

أنفسهم إلى هذا الخلاف، وترامَوا بالكبائر وقاتل بعضُهم بعضًا في سبيل الله، فما ينبغي أن يكون رأيُنا فيهم أحسنَ مِن رأيهم في أنفسهم..."[١].

وختم الفصل بكلمة نقلها عن أحمد أمين في "ضحى الاسلام"، وهو نقلها بِدورِه عن رسالة لبعض الزيدية: "إنا رأينا الصحابة أنفسهم ينقد بعضهم بعضًا، **بل يعلن بعضهم بعضًا**، ولو كانت الصحابة عند نفسها بالمنزلة التي لا يصحُّ فيها نقد ولا لعن، لعلمت ذلك من حال نفسها؛ لانهم أعرف بمحلِّهم من عوامِّ أهل دهرنا..."[٢]. وذكر كلامًا مما يتداوله أهل الزيغ ويتناقله المستشرقون.

وأجاب عن قضية التكفير بأنَّه ليست هناك رواية واحدة صحيحة فيها شيء من ذلك، وأمَّا قضيَّة التكذيب، فما كان الصحابة يُكذِّب بعضهم بعضًا، ولما بلغ عائشةَ ﵂ ما قال عمر وابن عمر رضي الله عنهما في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، قالت: إنَّكم لتحدثوني عن غير كاذِبَينِ ولا مُكَذَّبَينِ ولكنَّ السمعَ يُخطِئ[٣].

وما ورد في ذلك أكثرُه لا يصحُّ، وما صحَّ منه فقد دلَّت الدلائل على كون المراد به التخطئة على لغة أهل الحجاز[٤]، وذكر أنّ الصحابة لم يكن يكذِّب بعضهم بعضًا حتى في حال اشتداد الخصومة[٥].

رابعًا: عدالة الصحابة وادِّعاء منافاتها للطبائع البشريَّة

ذكر أنَّ هذه الدعوى ليس لها مستند من الواقع؛ لأنَّ المدعين يتجاهلون أثر التربية في النفوس، وينكرون تأثير الوازع الديني، ومدى قدرته على تهذيبها، وذكر تأثُّر النفس بالإيمان الصحيح وعقيدة التوحيد وسُمُوّها حتى تقترب من الملائكة، على عكس حالها عندما تتدنَّى فتقترب من الشياطين[٦].

وممَّا استشهد به أبو ريّة على مقالته في نفي عدالة الصحابة: كون كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعليّ لا يُصدِّقون من يؤدي لهم من الصحابة- حتى كبارهم- حديثًا إلا إذا جاء بشهيد يشهد معه أنَّه قد سمعه من

---

[١] أبو ريَّة، **أضواء على السنَّة المحمدية**، (ص٣٣٤-٣٣٥).

[٢] أبو ريَّة، المرجع السابق، (ص٣٣٥-٣٣٦).

[٣] مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، (٦٤١/٢).

[٤] أبو ريَّة، **أضواء على السنَّة المحمدية**، (ص١٢١).

[٥] أبو ريَّة، المرجع السابق، (ص١٢١-١٢٢).

[٦] أبو ريَّة، المرجع نفسه، (ص١٢٣) وينظر: حمزة، **ظلمات أبي ريَّة**، (ص٦٤-٦٦).

النبي ﷺ، أو يحلف له أنَّه تلقَّاه عنه، ولو كانوا كلَّهم مبرَّأين من الخطأ والكذب- كما قالوا عنهم، لقُبِلَت روايتهم![1]

وقد أجاب مُحَمَّد عبد الرزاق حمزة عن هذه الشبهة بأنَّ تثبُّت بعض الخلفاء في رواية بعضهم بتأكيد شاهد أو يمين وقائع جزئيَّة اقتضاها ظرف الحديث و المحدّث، وليس وقائع عامَّة ولا سُنَّةً مُطَّرِدة، ثمَّ ذكر أمثلةً تدلُّ على خلاف ما جاء به أبو ريَّة، واستنكر منه تركه ذكر عثمان ﷺ، وأرجع ذلك لابتغاء أبي رية رضوان من كتب لهم هذا الكتاب، وهم طائفة الشيعة الاثني عشريَّة[2].

والحديث المشار إليه في قضيَّة الاستحلاف هو الحديث المرويُّ في المسند والسنن من طريق أسماء بن الحكم الفزاري، قال: سمعت عليًّا ﷺ يقول: كنت رجلا إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا نفعني الله منه بما شاء أن ينفعَني، وإذا حدّثني أحدٌ من أصحابه **استحلفتُه**، فإذا حلف لي صدّقتُه، قال: وحدَّثني أبو بكر، وصَدَقَ أبو بكر ﷺ...[3]، وهو حديث لا يصحُّ؛ إذ مدارُهُ على أسماء بن الحكم الفزاري، وقال البخاري في ترجمته من "التاريخ الكبير": "كنت إذا حَدَّثَنِي رجل عَنِ النَّبِيّ ﷺ حلّفته، فإذا حلف لِي صدقته..."، ولم يرو عن أسماء ابن الحكم إلا هذا الواحد وحديث آخر ولم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النَّبِيّ ﷺ بعضهم عَنْ بعض فلم يُحَلِّف بعضُهم بعضًا[4]. وقال البزَّار: وأسماء مجهول، لم يحدِّث بغير هذا الحديث، ولم يحدِّث عنه إلا عليُّ بن ربيعة، والكلام فلم يرو إلا عن عليٍّ إلّا من هذا الوجه[5].

وقد وثَّقه العجلي، وهو معروف بالتوسُّع في توثيق طبقة التابعين، بل إنَّ ابن حبَّان وهو معروف بالتوسُّع أيضًا قد قال فيه: يخطئ[6].

---

[1] أبو رية، **أضواء على السنة النبوية**، (ص٢٤٢).

[2] حمزة، **ظلمات أبي رية**، (ص٢٤٣).

[3] أحمد بن حنبل، **مسند أحمد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، (١/ ١٧٩) برقم:٢، ابن ماجة، مُحَمَّد بن يزيد، **سنن ابن ماجة**، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربيَّة، د. ت)، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في أنَّ الصلاة كفَّارة، (١/ ٤٤٦) برقم:١٣٩٥، وأبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، (٢/ ٨٦)، برقم:١٥٢١، والترمذي، مُحَمَّد بن عيسى، **جامع الترمذي= سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة، (٢/ ٢٥٧) برقم:٤٠٦.

[4] البخاري، **التاريخ الكبير**، تحقيق: المعلّمي اليماني، (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، د. ت)، (٢/ ٥٤).

[5] مغلطاي بن قليج، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق: عادل بن مُحَمَّد وأسامة بن إبراهيم، (القاهرة: الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، (٢/ ١٣٥).

[6] ابن حِبَّان، مُحَمَّد بن حِبَّان، **الثِّقات**، (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، (٤/ ٥٩)، برقم:١٨١٥.

وقد نال أبا هريرة ﷺ من طعنِ وشتم وسِباب أبي رية أضعاف ما نال إخوانَه من الصحابة ﷺ، وقد ألَّف أبو ريَّة في ذلك كتابًا مستقلاً وتزلَّف به إلى الشيعة الإماميَّة وسمَّاه: "أبو هريرة شيخ المضيرة"، وقصد بذلك نسف السُّنَّة بأجمعها؛ إذ إنَّ أبا هريرة هو أكثرُ الصحابة ﷺ روايةً للحديث- على أنّه انفرد بأحاديث قليلة-، فإذا سقطت روايته سقطت رواية غيره من باب أولى! وقد خيَّب الله مسعى أبي ريَّة وقيَّض لهذا الصحابي الجليل من يدافع عنه من أئمَّة المسلمين وعلمائهم[1].

[1] ينظر: حمزة، **ظلمات أبي رية**، (ص١٢٠-١٩٥ وما بعدها)، والمعلمي، **الأنوار الكاشفة**، (ص١٩٤-٢٨١).

خاتمة البحث: النتائج التوصيات

وبعد هذا التطواف الأليم من النظر في الطعون التي نالت خير طبقات الأُمَّة، وأشرف أجيالها، يخلصُ البحث إلى نتيجة مفادها:

١- أوضح البحثُ أنَّ أبا ريَّة لم يأتِ بجديد، إنّما هي افتراءات مجترَّة من أدبيَّات الفرق المنحرفة عن السنَّة النبويَّة والمستشرقين.

٢- بيَّن البحث مداخل الخلل المنهجي التي وقع فيها ابو ريَّة من إخلاله بأمانة النقل، والتهويل لما يحسبه دليلاً له والتهوين لما يظنُّه عليه، وعدم موضوعيَّته في التعامل مع موثوقيَّة المصادر التي يقتبس منها، ونحو ذلك.

أمَّا التوصيات:

يوصي البحث بتكثيف الدراسات الأكاديمية في موضوع إثبات عدالة الصحابة ﷺ وكشف شبهات الطاعنين وبيان تهافت استدلالاتهم؛ إذ إنَّ الصحابة هم نَقَلَةُ الدين وحَمَلَةُ الكتاب والسنَّة، فالطعن فيهم إسقاطٌ لموثوقيَّة القرآن الكريم، وبيانه الوارد في السنَّة النبويَّة وفتح باب مشرع لتأويلات الزندقة والباطنية والإلحاد.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا وآله وصحابته وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع

أوَّلاً المصادر:

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث= مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق- بيروت: دار الفكر- دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ابن دريد، مُحَمَّد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصريّة، د. ت.
- البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل، **صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيَّامه**، بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- البخاري، **التاريخ الكبير**، تحقيق: المعلِّمي اليماني، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، د. ت.
- الخطيب، أحمد بن علي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورتي وآخرين، المدينة النبويَّة: المكتبة العلمية، د. ت.
- الزجّاج، إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الطبري، مُحَمَّد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، تحقيق: محمود مُحَمَّد شاكر، القاهرة: مكتبة الصحابة، د. ت.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض: د. ن، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- مسلم بن الحجَّاج، **صحيح مسلم**، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- النَّسائي، أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- النووي، يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- أحمد بن حنبل، **مسند أحمد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ابن ماجة، مُحَمَّد بن يزيد، **سنن ابن ماجة**، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربيَّة، د. ت.
- مُحَمَّد بن عيسى، **جامع الترمذي= سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- مغلطاي بن قليج، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق: عادل بن مُحَمَّد وأسامة بن إبراهيم، القاهرة: الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ابن حِبَّان، مُحَمَّد بن حِبَّان، **الثِّقات**، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

ثانيًا: المراجع:

- أبو ريَّة، محمود، **أضواء على السنَّة المحمَّديَّة**، القاهرة: دار المعارف، ط٦، ١٩٩٤م.
- الأعظمي، مُحَمَّد مصطفى، **منهج النقد عند المحدِّثين نشأته وتاريخه**، الرياض: مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- حمزة، مُحَمَّد عبد الرزاق، **ظلمات أبي رية**، القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٧٨هـ.
- السباعي، مصطفى بن مُحَمَّد، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، بيروت: المكتب الإسلامي، د. ت.

- العصيمي، خالد بن سعود، من مواقف طه حسين تجاه التراث الإسلامي، لندن، مجلة البيان، العدد ١٤٣ . رجب ١٤٢٠ . الموافق لـ نوفمبر ١٩٩٩م.
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، تحقيق: علي بن مُحَمَّد العمران، مكة المكرَّمة، دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٣٤هـ.